

لجنة النزاهة... وحرامي بغداد!



صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة

الحبيب مع إيجاد آليات جديدة ومدروسة للحد من يد المتلاعبين الى الأموال العراقية وسرقتها وكما تكون مقادير المسروقات الغير حكومية يا ترى وهنا يبرز ضرورة وجود أنظمة وضوابط حضارية وتكنولوجية بالإضافة الى دراسة تاريخ الأشخاص المكلفين للوظائف العامة وذلك كما نوهنا عنه عن طريق إيجاد آليات وضوابط وأنظمة إقدياء بالادول المتطورة مع الاحتفاظ باحترام مبادئ حقوق الإنسان ونقل العراق الى مجده الزراعي بعد وكننتها بالإضافة المجال الصناعي وكذلك العمل لإيجاد فرص العمل في تلك المشاريع الإنتاجية وبذلك يتم نقله الى طبعه الأساسي المتشعب بالإخلاص يثق بنفسه وبدعم حكومته وبمبادئه بحيث يقول للحق بلى وللباطل كلا..

والطامعين بالأموال العامة وقوت الشعب الصامد. من هنا نطلب من رئيس الوزراء أيضاً التفكير في إيجاد آلية منطوقة لمنع وعرقلة الخروقات وكذلك التفكير في إيجاد آلية أكثر اطمئناناً على الأموال العامة بالإضافة الى تطبيق القوانين على الكل سواسية كما نناشد حكومته أيضاً وعن طريق لجنة النزاهة إيجاد آليات أسرع وأدق لكشف الخروقات مع إنزال القصاص العادل بحقهم وفقاً للقوانين المرعية ليكون درسا لمن يسول له نفسه التفكير الطمع بأموال الشعب، ونأمل منه إعادة الأمن والرخاء الى بلادنا وأن تصرف أموال العراقيين في مشاريع خدمية ضرورية وإنتاجية وزراعية أو صناعية ووفقاً لما يبدده الخبراء وإعادة البنية التحتية للاقتصاد الوطني المتنوعة في وطننا

وفي فترة غياب القانون. إن المثير للدهشة هو قيام نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الحالي بتشكيل لجنة النزاهة لمتابعة المسؤولين الحكوميين الكبار بدءاً من الوزراء لاهو دليل أكيد على إدراكه بحجم الفساد في هرم السلطة نزولاً الى قاعدته ويحتاج الى تدقيق وتحصيص دقيقين، فتتهرب النفط ومشتقاته في تلك الفترة وبشكله المعروف أمر مثير للحيرة والجدل وخير مثال على كبر حجم الفساد وصعوبة مهام المالكي وفقدان مؤسسات متابعة ماهرة سواء أكانت مالية أو إدارية أو أمنية أيضاً والتي هي ضرورة ملحة لوضع حد لنهب أموال الشعب، ففي يوم السبت ٣٠/٣/٠٩ ماضى التاريخ المذکور أعلاه أعيد الوزير المستقيل الغافل عن أن هناك من يتبعه من أجهزة الحكومة الأمنية والتي يرأسها المالكي نفسه وأنا مطمئن من أن المتهمين سيواجهون محاكمة عادلة ويكون الموضوع درسا بليغاً لكل من يسول له نفسه التفكير في مثل هذه الأمور ومن المعلوم أن السوداني اتضح أمره وهو وزير مما يدفعنا الى التفكير في الوضع العراقي وكيف أن الحكومة لم تتكمن من كشف سرقة تلك الملايين من الدولارات على معيشة وصحة الشعب وبلادها محتاج الى بناء البنية التحتية لكل المجالات، فيا ترى هل أن المالكي المشهور عنه جلده وحزمه يتمكن من وضع حد لسرقة أموال الشعب العراقي وقوته؟! والبلاد بحاجة ماسة الى إعادة البناء وهنا تستدعي مبادرة الحكومة في تشكيل أجهزة رقابة دقيقة لكل المجالات وفي إيجاد آليات متطورة تكون عاقفاً أمام مالكي النفوس الضعيفة

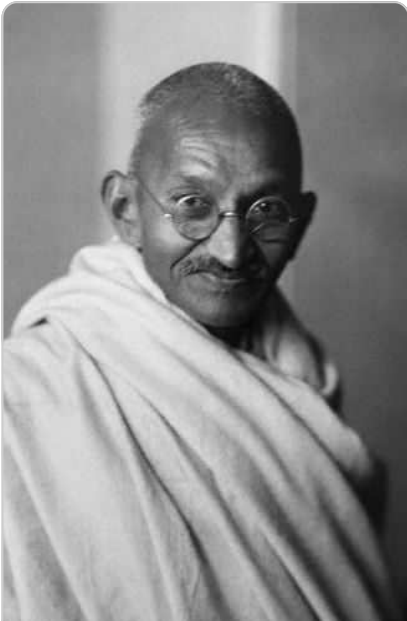
سقط في العام ٢٠٠٣ وبمساعدة دول الحلفاء وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مثل هذه الظروف وعطش الشعب الى تنفس الحرية طبيعي أن تعم طول البلاد وعرضها بالإضافة الى ظهور العديد من الأحزاب السياسية وقيامها بجمع المؤيدين والأناصر لها كحق طبيعي مع إفساح القوات الأمريكية بل وإرشادها المواطنين الى نهب المخازن الحكومية بالإضافة الى نهب جميع السيارات الحكومية بما فيها الشاحنات والآليات المختلفة المدنية والعسكرية وقد تكون أهدافها اختلال أخلاقيات المجتمع العراقي وإشغاله عن التفكير في احتلال بلاده وقد يكون إتباع هذا السلوك يعود الى أخلاقيات بدوره يؤثر سلباً على أخلاقيات الفرد العراقي، أما بعد انتهاء الحرب وقيام النظام باحتلال الكويت ونهبها كاملة بكل ما في الكلمة من معان، بالإضافة الى فسح المجال أمام الكثير من العراقيين التابعين له للقيام بعمليات نهب واسعة وفضيحة وخاصة من قبل قمة الهرم الحكومي المتمثل بالعائلة الحاكمة ولجاوزتها. هنا يمكن تصور حجم النهب والسرقة التي قام بها الشعب أيضاً من الأموال العامة لفترة السقوط وما بعدها أيضاً والذي سمحت به القوات الأمريكية المحتلة لهدف قد يعرفه الكثير، مما فسح المجال لمثل تلك التصرفات البعيدة كل البعد عن السلوك الصحيح والخلق القيم، حتى أصبحت ظاهرة شائعة من دون وازع ذاتي أو أخلاقي

علي حسين صالح

يبدو لمن يتتبع الأحداث والأوضاع العراقية الحالية بان تشكيل لجنة النزاهة لمتابعة الفساد المالي المستشري لدى الطبقة الحاكمة في العراق والذي أركب به الشعب منذ بداياته وكما يقول المثل قد تخرم الفساد وصعدت ريحها حتى اشتمها رئيس الوزراء بنفسه والذي معروف عنه هو جلده وحزمه في إدارة الحكم لذا فان مهمته صعبة للغاية لأن الأخلاقيات العامة أصبحت هشّة والبناء الحكومي ليس في مستوى حجم الفساد والذي يبدأ من هرم السلطة المتمثل بمجلس الوزراء وأبسط مثال على ذلك ما قام به وزير تجارته المستقيل عبداً للفلاح السوداني وتصرف المالكي الحارم معه، وطريقة وظروف وطبيعة عملية القبض عليه متلبساً بالجريمة إن دل هذا على شيء فإنما يدل على حزم رئيس الوزراء القوي وجلده، ومما لا يخفى علينا أن حكومة المالكي قررت تشكيل لجنة النزاهة الخاصة بمكافحة الفساد المالي مبتدءاً من الطبقات العليا في الدولة، فان مجرد تشكيل مثل هذه اللجنة إن دل على شيء فمما يدل على فضيحة حجم الفساد التي ابتلى به البلاد اعتباراً من قمة الهرم الحكومي المتمثلة بمنصب وزير ونزولاً الى طبقات أدنى. هنا يمكن تصور مدى تفشي الفساد في حكومة العراق الذي يمتد بعض جذوره التاريخية الى فترة ما بعد الانتفاضة الجماهيرية الحارمة والتي على أثرها اهتز كيانه المعتل الى أن

إقليم كردستان بحاجة الى غاندي كوردي

عوامل فشل الثورات الكوردية السابقة من تحقيق أهداف الشعب ونيل حقوقه، والآن وفي غمار المعركة الانتخابية يستدعي الأمر تحقيق المصالح العليا للشعب دون الالتجاء الى العدو الذي يكيد له الدسائس والمؤامرات أو يحاول إشغاله في أمور تافهة لا تؤدي الى ما يصبو اليه، والشعب بحاجة الى غاندي كوردي كزعيم روحي بما في المسمى من معان وأفكار مدعومة بالعزم والتصميم مع التصرف بأوفر امعان ووفقاً للمتطلبات كي يستطيع الشعب من خلاله الإهداء الى تلك الأفكار والآراء والمبادئ والخطوات... والخ، حينها يلقبه الشعب بابي الكورد أو غاندي الكورد.



الزعيم الهندي مهاتما غاندي

الحوار والتفاوض فيما بينهم حتى توصلوا أخيراً الى نوع من الاتفاق، ومن بين مجموع القادة الكورد المناضلين، هناك بسلاء كالفهد في ساحات الوغى ولكنهم في حالات أخرى يقبلون بالأقل مع العدو وهكذا مرت السنوات والعقده الكوردية باقية وحية. أما بعد السقوط وتحرير معظم مناطق كردستان بل وكل العراق بزال الدكتاتورية، عاد الزعماء الكورد خاصة قادة الحزبين الكبيرين الإتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني الى تفاوض يشوبه الحذر حول المصالح والمناصب مع المنافس الحزبي وغمض العيون عن العابثين بالأموال العامة وممتلكات الشعب تحت ستار الانتماء الحزبي وغمض النظر عن التلاعب بها ناهيك عن رفض أحدهم للآخر مما يستدعي الى ظهور غاندي كوردي يمارس اللا عنف ويلجأ الى خلق جو ملائم لحالة تفاهم كوردي تام في بيئة تستدعي أكثر من هذا بكثير، وفي سبيل تحقيق ما كان حلماً سابقاً وواقعاً حالياً. كم يكون سهلاً لغاندي كوردي في وسط يقارب الأربع ملايين نسمة وأحزاب متعددة لا تتجاوز العشر وبضمنها الحزبين الكبيرين في حين كان المهاتما غاندي في وسط يضم مئات الملايين من الهنود وعدد كبير من الأحزاب السياسية المتناحرة وكل منها يحمل ميولاً واتجاهات وأفكار أكثر تناقضاً مما في مجتمعنا ومع هذا تمكن غاندي من لم الشمل، فالأمر يستدعي التفكير في الأسباب الجذرية لرضا البعض بالعدو وعدم قبول الأخ في الدم والوطن. إن هذه الحالة كانت من أكبر

مراقب سياسي

كل من يعيش على أرض كردستان يدرك مدى تأثير الصراعات على النيل من طموحات الشعب الذي هو أدري به من غيره كونه دافعاً ضربيتها، فالصراع الكوردي - الكوردي منذ عدة عقود حتى قبل سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ وحتى قبل الانتفاضة الجماهيرية عام ١٩٩١ وبعدها بادية وواضحة، فمنذ هذه العقود الطويلة لم يبرز زعيم كوردي يتمكن من إيجاد وسائل لتفاهم ورض الصفوف أمام الطامعين وما أكثرهم، و يدعو الى التجمع حول المصالح والمبادئ المشتركة مستهدفاً المصلحة العليا للشعب والوطن ومن الطبيعي أن لا يتم هذا عن طريق العنف ونبد الآخر، بينما من الضروري التوحد ضد المحتلين والرافضين للوجود الكوردي على أرضه.

كما أنه من المعلوم أن هذا الشعب مر بمراحل محزنة حيناً ومخزية أو مؤسفة في حياته النضالية حيناً آخر الى حد التجاء قوى كوردية متحررة (وقد تكون مضطرة) الى الانتماس من الحكومة المركزية المتنازلة بل ومتخاذلة راضية مرضية بصديق غير مأمون بل بعدو متربص به، وكما يكون الموقف مؤسفاً إن لم يكن مخزياً لتفضيله عدو الأمس على أخيه في الدم والوطن وشريكه في النضال بل وفي أهدافه القريبة والبعيدة، بل إن المحير والغريب هو تسليم نفسه للمجهول مع عدم رضاه منه ضمناً، وكأنه يسلم نفسه للقدر في حين بل يرض هذا العدو حتى بتكافؤه من إخوته في النضال! هكذا كان حال الكورد قبل السقوط والذي استمر لسنتين وهم مستمرين في

العقود النفطية و مستقبل العلاقات

الكوردية مع الحكومة المركزية



العراقي. هنا تجدر الإشارة الى أن العراق تعود على المركزية الشديدة حتى أصبحت حالة مترسخة في حكومة المالكي أيضاً، ومن رأينا أنه ما دامت حكومة الإقليم مستعدة لتسليم مبالغ النفط الواردة الى المركز كما أن مصلحة العراق العليا تتطلب تجاوز الأزمات فقد تعتبر هذه العقود ليست بأزمات بما في الكلمة من معان، وقد تكون مفيدة فيما إذا كانت النيات صافية في حالة جوازها دستورياً وخاصة كما ذكرنا أن العقود شرعية وفق المنظور العالمي الرسمي.

المستحقة لتلك الشركات واعتبارها خارج صلاحيات الإقليم، ومن جانبه أعلن رئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان عن استعداده لتسليم المبالغ المستحقة عن بيع النفط الى المركز. من ناحية أخرى سمعت قبل عدة شهور من أن منظمة الأمم المتحدة أبلغت حكومة الإقليم رسمياً بأن عقودها مع الشركات النفطية عقوداً شرعية، من ناحية أخرى أعرب رئيس وزراء حكومة الإقليم عن استعداده لتسليم كافة الواردات النفطية لحكومة المركز عملاً بالدستور

الناقوس منذ فترة عقدت الاتفاقيات النفطية بين حكومة إقليم كردستان وشركات نفطية عالمية، فبدت علامات التوتر على تصريحات وتصرفات الحكومة العراقية وخاصة على لسان الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء علي الدباغ و وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني على اعتبار أن عقد الاتفاقيات النفطية من اختصاص المركز وليس الأقاليم ومن هذا المنطلق يعتبرون تلك الاتفاقيات غير شرعية، كما أعلنوا عن عدم استعدادهم لدفع المبالغ

الانتخابات البرلمانية الإيرانية وآثارها المستقبلية على إيران والمنطقة

كبير من نوع ما في فترات حكم كل منهم مما يدل على الالتزام بال دستور والأخلاق العامة، حتى أن الرئيس الحالي أحمدني نجاد صرح في مناسبات عدة معلناً عن ممتلكاته التي هي نفسها قبل استلامه لمنصب الرئاسة وقد صرح مرة بأنه كان يمتلك داراً متواضعة قبل صعوده الى الرئاسة ولا زال وحتى ما يملكه من النقود هي نفسها تقريباً التي وفرها ولا زالت في المصرف والتي لا تتجاوز عدة عشرات الآلاف من التمنيات الإيرانية وهو مبلغ زهيد بالنسبة لأي إنسان متواضع.

أما الآن وخلال أيام قليلة جداً يصعد الى الرئاسة واحداً من المرشحين وهم كل من: ١- الرئيس الحالي محمود أحمدني نجاد ٢- حسين موسوي الذي يدعي التجديد وكان رئيساً للوزراء ٣- كروبي الذي يدعو للتغيير. ٤- محسن رضائي الذي كان مسؤولاً لحراس الثورة علماً أنه مطلوب دولياً أيضاً. إن اللمفت للنظر هو أن تلك الانتخابات تجري وفقاً لدستور البلاد ولم نسمع عن حدوث فساد

برحمه مدى الدهر جراء خياناته لشعبنا وشعب إيران الذي أفقره منذاً بمعاناته وماسيه فانقم منه ربنا جراء مظالمه كما انتقم منه شعب إيران فترك البلاد لأهلها ونهب هو ونظامه الى مزلة التاريخ والى الأبد فغير الشعب النظام الى جمهوري إسلامي وذلك في العام ١٩٧٩ وبعزامة الإمام الخميني ومن رؤساء الجمهورية في هذا البلد هم: ١- أبو الحسن بني صدر ٢- علي خامنئي ٣- محمد الخاتمي ٤- محمود أحمدني نجاد

إيران ما بعد الشاه محمد رضا بلهوي الذي خان شعبنا بل وباعه بتمن بخس ومصالح دينية جعلت منه هزيباً في نظر كل كوردي يملك قدراً من الثقافة والوعي بل وحتى الجاهل، فهو الذي كان سبباً في إلحاق الفشل بتورته التي كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح في العام ١٩٧٥ هكذا تعامل الشاه المقبور في مزلة التاريخ شأنه شأن كل من لا يملك قدراً من الوفاء والإنسانية والضمير ولم يقدر نزة من الوفاء وحق الجوار والإنسانية والضمير بما فيها مصلحة الشيعيين بل وحتى للتاريخ الذي لا

هو من يكون رئيساً البلد الجار بقدر ما يهمني إيران الجارة فمواقف جمهورية إيران الإسلامية في فترات المحنة التي تعرض لها شعبنا طيلة نصف قرن فكانت الملاذ الأمن لشعبنا وخاصة في فترة الهجرة الليونية هرباً من بطش النظام الدكتاتوري عام ١٩٩١ فلجأ إليها أكثر من مليوني كوردي فيما أبدت إيران حسن الضيافة وواجبات إنسانية رغم كبر حجم اللاجئين، فكانت ولا تزال الجار المهمة لبلادنا العراق فمواقفها الشبهمة تلك جعلت منها محط اهتمام وتقدير شعبنا.

أبو هيو

بمناسبة قرب إجراء الانتخابات البرلمانية الإيرانية التي تجري هذه الأيام وبالذات في يوم الجمعة ١٢ حزيران الحالي، ولا أحد يعرف من يكون الفائز بمنصب رئيس الجمهورية وهو منصب حساس يتمتع الفائز فيها بمنصب رئيس الجمهورية وهو منصب حساس وكبير يتمتع الفائز فيه بصلاحيات كبيرة وفقاً لنظام البلاد، ان الذي يلهمني ليس